كتاب دورى رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠

فى إطار جهود وزارة المالية نحو تفعيل توجهات المجلس القومى للمدفوعات، والمنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ لتطبيق الشمول المالى.

وبالإشارة إلي قرار وزير المالية رقم (٢٦٩) لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته بشأن التحصيل الإلكتروني، وكذا القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، **وبموافقة اللجنة رقم (٢٦٩) لسنة ٢٠١٨ لتحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية.**

وايماءً الى قرار وزير المالية رقم (٣٠٥) لسنة ٢٠١٩، بإستثناء بعض الجهات وبعض المستحقات الحكومية من تطبيق قرار وزير المالية رقم (٢٦٩)، وما أقرته المادة الأولى من القرار سالف الذكر بوجوب تطبيق وسائل التحصيل الالكترونى المتاحة من خلال مركزالدفع والتحصيل الإلكتروني بوزارة المالية لحين زوال مبررات الاستثناء.

وفي إطار جهود وزارة المالية المستمرة للتغلب على أية معوقات قد تواجه عملية التحصيل الالكترونى لتطبيق قرار وزارة المالية رقم (٢٦٩) لسنة ٢٠١٨، وتعديلاته على كافة لجهات الحكومية .

لذا فإن وزارة المالية تهيب بكافة الهيئات الاقتصادية التى لديها وسائل تحصيل إلكترونى، ضرورة العمل بالتحصيل الإلكترونى من خلال الوسائل المتاحة لديها، **إعتبارا من ٢٠٢٠/١/١٨**، وذلك لحين صدور قرار السيد الأستاذ الدكتور وزير المالية بتاريخ الغاء الاستثناء الممنوح للهيئات الإقتصادية .

مع مراعاة ما يلى :

- أن المتحصلات الناتجة عن ماكينات التحصيل (GPOS) يتم تسوية مبالغها على الحسابات البنكية للهيئات بالبنك المركزى، فيما عدا الجهات التى طلبت إضافة متحصلاتها على حساب الخزانة الموحد (الوحدة الحسابية المركزية).

- أن المتحصـــلات الناتجة من مدفوعة المواطن تضـــاف لحســـاب الهيئات بالخزانة الموحد (الوحدة الحسابية المركزية).
- أن مستندات التسوية للخصم والإضافة بالوحدة الحسابية تتمثل فـــى:-
  - كشف الحساب البنكى.
  - تقرير العمليات الناجحة المستخرج من رابط URL.
- تتحمل الهيئات الإقتصادية بعمولات التحصيل وفقاً للقانون ١٨ لسنة ٢٠١٩.
- تقدر قيمة العمولة بنسـبة ٠,٠٥% من القيمة الاجمالية للمدفوعه الإلكترونية، وذلك طبقاً لما تم التوافق عليه مع البنك المركزى المصـــري، مع ضـــرورة مراعاة التعليمات الواردة بالكتاب الدورى رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٩ .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالهيئات الاقتصادية، والسادة المراقبين الماليين والسادة مديري ووكلاء الحسابات ضرورة مراعاة تنفيذ ما تقدم بكل دقة.

رئيس قطاع

الحسابات والمديريات المالية

محاسب/ عماد عبد الله عواد

تاريخ: ٢٠٢٠/١/١٢